رواية أبي اليمان – الحكم بن نافع –
وبشر بن شعيب عن شعيب بن أبي حمزة
وأقوال المحدثين فيهما

د. محمد زايد العتيبي *

(*) مدرس بقسم التفسير و الحديث – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت – دولة الكويت.

ملخص البحث:

تكلمت في هذا البحث على رواية أبي اليمان – الحكم بن نافع – عن شعيب بن أبي حمزة، فمهدت بالتعريف بأبي اليمان وشعيب بن أبي حمزة، ثم ذكرت أقوال المحدثين في هذه الرواية، وكانت كالتالي:

القول الأول: ذهب أصحاب هذا القول إلى أنه لم يسمع من شعيب بن أبي حمزة شيئاً.

القول الثاني: لم يسمع إلا حديثاً واحداً، والباقي عرض.

القول الثالث: ذهب أبو الفتح الأزدي إلى أن أحاديث أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة كانت مناولة.

القول الرابع: ذهب أبو زرعة إلى أن أبا اليمان لم يسمع من شعيب إلا حديثا واحداً والباقي إجازة.

القول الخامس: ذهب أبو علي – صالح بن محمد البغدادي– إلى أنها وجادة.

القول السادس: أنه ليس له من شعيب بن أبي حمزة إجازة.

وقد بذلت قصارى جهدي في جمع أقوال هذه المسألة، وحرصت على توجيهها ومناقشتها، وذكر الراجح، ثم ختمت البحث بخاتمة فيها النتائج.

ثم تكلمت على مسألة سماع بشر بن شعيب بن أبي حمزة من أبيه، وذكرت النصوص فيها، وخلاف المحدثين في ذلك، والتوفيق بينها.

والله أسأل أن يكتب له القبول، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المقدمة:

أولا: أهمية وسبب اختيار الموضوع:

يمكن أن نرجع أسباب دراسة هذا الموضوع لعدة أمور:

١. كثرة الكلام على هاتين الروايتين.

٢. وجود الروايتين في صحيح البخاري مع طعن البعض فيها، **وقد انتقد النسائيُ البخاريَ في إخراجه لحديث أبي اليمان.**

قال السُلمي:«وسألت الدارقطني: لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذراً، فقد كان أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي إذا مر بحديث لسهيل، قال: سهيل والله خير من أبي اليمان ويحيى بن بكير وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملاء. وقال: قال أحمد بن شعيب النسائي: ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في كتابه، وأخرج عن ابن بكير، وأبي اليمان، وفليح بن سليمان، لا أعرف له وجهاً، ولا أعرف فيه عذراً»[(١)]، فأحببت دراستهما والدفاع عن الصحيحين بذلك.

٣. أهمية هاتين الروايتين؛ لأنهما عن شعيب بن أبي حمزة، صاحب الكتب المضبوطة، وهو من أثبت الناس في الزهري.

ثانيا: منهج البحث:

وقد سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي وفقاً للطريقة التالية:

١. قمت باستقراء أقوال المحدثين المتعلقة بهذه المسألة وتحليلها وتحريرها.

٢. التزمت بإرجاع الأقوال إلى مصادرها الأصلية.

٣. اتبعت الطريقة المختصرة في الإحالة، وذلك بذكر اسم الكتاب ثم الجزء والصفحة، وأخرت كامل التفاصيل إلى قائمة المراجع.

---

(١) سؤالات السلمي للدراقطني رقم (١٥٤).

ثالثا: خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع.

- أما المقدمة فتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهج البحث وخطته.
- وأما التمهيد: فيه ثلاث مسائل:

الأولى: التعريف بأبي اليمان.

الثانية: بشر بن شعيب بن أبي حمزة.

الثالثة: شعيب بن أبي حمزة.

- وأما المبحث الأول: فهو أقوال المحدثين في رواية أبي اليمان –الحكم بن نافع – عن شعيب بن أبي حمزة.
- وأما المبحث الثاني: فهو أقوال المحدثين في رواية بشر بن شعيب عن أبيه.
- الخاتمة ونتائج البحث.
- قائمة المصادر والمراجع.

التمهيد:

المسألة الأولى: التعريف بأبي اليمان – الحكم بن نافع –.

هو الحكم بن نافع البَهْرَانيُّ، أبو اليمان الحمصي، مولى امرأة من بهراء يقال لها: أم سلمة، كانت عند عُمَر بن رؤبة التغلبي.

ولادته:

قال أبو اليمان: «ولدت سنة ثمان وثلاثين ومائة»[١].

واستقدمه المأمون من حمص إلى دمشق ليولّيه القضاء على حمص»[٢].

وكان كاتب إسماعيل بن عياش – كما يسمى أبو صالح كاتب الليث [٣].

وكان إذا جاءه أصحاب الحديث قال لهم: القطوا لي الزعفران، وثمة ينبت الزعفران، وكانوا يلقطون الزعفران ثم يحدثهم [٤].

وقال أبو اليمان: صرت إلى مالك فرأيت ثم من الحجاب والفرش شيئا عجيبا، فقلت: ليس هذا من أخلاق العلماء، فمضيت وتركته، ثم ندمت بعد [٥].

شيوخه وتلاميذه:

روى عن: حَرِيز بن عثمان وصفوان وأبي بكر بن أبي مريم وأرطاة بن المنذر وشعيب بن أبي حمزة. روى عنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ومحمد بن عوف الحمصي، وأبو حاتم الرازي[٦].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال أحمد: « أما حديثه عن صفوان بن عمرو وحريز فصالح »[٧]. وقال أبو حاتم: « نبيل صدوق ثقة »[٨].

---

(١) تاريخ دمشق (١٥/ ٧٥).
(٢) تاريخ الإسلام (١٦/ ١٤٠).
(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١٢٩).
(٤) تهذيب الكمال (٧/ ١٥٤).
(٥) تهذيب الكمال (٧/ ١٥٤).
(٦) الجرح والتعديل (٣/ ١٢٩).
(٧) الجرح والتعديل (٣/ ١٢٩).
(٨) الجرح والتعديل (٣/ ١٢٩).

وقال العجلي:« لا بأس به »[1].

وذكره ابن حبان في الثقات [2].

وقال الخليلي:« شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ ثِقَةٌ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، مُخَرَّجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، مُكْثِرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَنَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، وَغَيْرِهِمْ ، رَوَى عَنْهُ الْكِبَارُ الْقُدَمَاءُ »[3].

وقال الذهبي:« وكان ثقة، نبيلًا، إمامًا »[4].

وقال ابن حجر:« الحكم بن نَافِع أَبُو الْيَمَان الْحِمصِي مجمع على ثقته اعْتَمدهُ البُخَارِيّ وروى عَنهُ الْكثير، وروى لَهُ الْبَاقُونَ بِوَاسِطَة »[5].

وفاته:

قال المزي:« قال مُحَمَّد بن مصفى، ويعقوب بن سفيان، وأَبُو زُرْعَة الدمشقي، مات سنة إحدى وعشرين ومئتين. زاد أَبُو زُرْعَة: وهو ابن ثلاث وثمانين سنة.

وقَال البُخارِيُّ، ومحمد بْن عَبد الله الحضرمي، ومحمد بْن سعد:« مات سنة اثنين وعشرين ومئتين، زاد مُحَمَّد بْن سعد: في ذي الحجة بحمص » [6].

المسألة الثانية: بشر بن شعيب بن أبي حمزة.

هو بشر بن شعيب بن أبي حمزة، وأبو حمزة اسمه دينار، أبو القاسم، الحمصي، مولى بني أمية.

شيوخه وتلاميذه:

روى عن أبيه شعيب بن أبي حمزة [7].

رَوَى عَنه: أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن حنبل، وأَبُو حميد أَحْمَد بْن مُحَمَّدِ بْن سيار العوهي،

---

(١) الثقات (رقم ٣٤١).
(٢) الثقات (٨/ ١٩٤).
(٣) الإرشاد للخليلي (١/ ٤٥٢).
(٤) تاريخ الإسلام (١٦/ ١٤٠).
(٥) فتح الباري(١/ ٣٩٩).
(٦) تهذيب الكمال (٧/ ١٥٤).
(٧) تهذيب الكمال (٢/ ٥٠٢).

الحمصي، وإسحاق بْن إبراهيم بْن العلاء الزبيدي، وإسحاق بْن منصور الكوسج، وإسحاق غير منسوب– وهو الكوسج إن شاء الله – وصفوان بْن عَمْرو الحمصي الصغير، وعِمْران بْن بكار البراد: الحمصيون، ومحمد بْن إِسْمَاعِيل البخاري فِي غير « الجامع » ومحمد بْن خالد بْن خلي الحمصي ومحمد بْن أَبي خالد الصومعي، وأَبُو بكر محمد ابن عبد الملك، بْن زنجويه البغدادي، ومحمد بْن عوف الطائي، ومحمد بْن مصفى، ومحمد بْن يحيى الذهلي [1].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال ابن حبان: « كان متقنا »[2].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سُئل أبي، عن بشر بن شعيب. فقال: ذُكر لي أن أحمد بن حنبل سأله، سمعت من أبيك شيئًا؟ قال: لا. قال: فقرىء عليه وأنت حاضر؟ قال: لا. قال: فقرأت عليه؟ قال: لا. قال: فأجاز لك؟ قال: نعم، وكتب عنه على معنى الاعتبار، ولم يحدث عنه[3].

قلت: هذه الرواية منقطعة، وقد روى الإمام أحمد عن بشر بن شعيب في المسند.

قال ابن حجر: « قال في تلك الحكاية أن أحمد لم يحدث عن بشر، وليس الأمر كذلك، بل حديثه عنه في المسند » [4].

وقال أحمد بن حنبل: « كتبت عنه قدر سبعين حديثاً، لم يكن صاحب حديث، ولكن كتب أبيه كانت عنده » [5].

وقال أبو الوليد الباجي: « أخرج البُخَارِيّ فِي بَاب مرض النَّبِي ﷺ عَن إِسْحَاق غير مَنْسُوب عَنهُ عَن أَبِيه حَدِيثا وَاحِدًا فَقَط وَأخرج على سَبِيل الاستشهاد فِي كتاب الْهِجْرَة حَدِيثا آخر من حَدِيثه لم يذكر فِيهِ سَمَاعا »[6].

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٠٢).
(٢) الثقات (١٢٦٤٤).
(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٩).
(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٤٧٢).
(٥) سؤالات أبي داود. (٣٠٦).
(٦) التعديل والتجريح (١/ ٤٢٤).

وقال ابن حجر:« ثقة من كبار العاشرة »[1].

وفاته:

قال البخاري:« تركناه حَيًّا سنة ثنتي عشرة ومئتين. ومات بعدنا »[2].

وقال يعقوب الفسوي وابن حبان:« مات سنة ثلاث عشرة ومائتين »[3].

المسألة الثالثة: شعيب بن أبي حمزة:

هو شعيب بن أبي حمزة، الحمصي، القرشي، الأموي مولاهم، أبو بشر، واسم أبي حمزة دينار.

شيوخه وتلاميذه:

روى عن: الزهري ونافع ومحمد بن المنكدر وزيد بن أسلم وأبي الزناد وعبد الوهاب بن بخت وبن أبي حسين. روى عنه: بقية، وابن حمير، والوليد بن مسلم، وأبو حيوة شريح بن يزيد،وعلي بن عياش، وأبو اليمان [4].

قال شعيب بن أبي حمزة:« رافقت الزهري إلى مكة »[5].

وقال المفضل بْن غسان الغلابي:« عنده عَنِ الزُّهْرِيّ نحو ألف وسبع مئة حديث»[6]وقال علي بن عيَّاش:« كان شعيب بن أبي حمزة عندنا من خيار الناس، وكنت أنا وعثمان وابن دينار من ألزم الناس له، وكان ضنيناً بالحديث، وكان يعدنا بالمجلس، فنقيم نقتضيه إياه، فإذا فعل، فإنما كتابه بيده، ما نأخذه، وكان من صنف آخر في العِبَادة، واعتزال الناس إنما كان يصلي، ثم يخرج »[7].

أقوال أئمة الجرح والتعديل:

قال يحيى بن معين:« أثبت الناس في الزهري مالك بن أنس، ومعمر، ويونس،

---

(١) تقريب التهذيب (ص ١٢٣)

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٧٦).

(٣) الثقات (١٢٦٤٤)، المعرفة والتاريخ (١/ ١٩٨).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٤).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٤).

(٦) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٧).

(٧) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٠١، رقم ١٠٥١).

وعقيل وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة »[1].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل:« سألت أبي عن شعيب بن أبي حمزة كيف سماعه من الزهري؟ قلت: أليس هو عرض؟ قال: لا حديثه يشبه حديث الإملاء. قلت: كيف هو؟ قال: هو صالح »[2].

وقال أيضا:« شعيب بن أبي حمزة أصح حديثا عن الزهري من يونس »[3].

وقال عثمان بن سعيد:« سألت يحيى بن معين قلت: شعيب بن أبي حمزة في الزهري؟ فقال: ثقة، هو مثل يونس وعقيل، كتب عن الزهري إملاء للسلطان، وكان كاتبا »[4]. وقال ابن أبي حاتم:« سألت أبا زرعة عن شعيب بن أبي حمزة وابن أبي الزناد؟ فقال: شعيب أشبه حديثا وأصح من ابن أبي الزناد »[5].

وقال أبو حاتم:« حضر شعيب بن أبي حمزة الرصافة حيث أملى الزهري، فسماعه من الزهري إملاء »[6].

وَقَال أحمد بن عبد اللَّه العجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم، والنسائي:« ثقة»[7].

ثناء العلماء على كتبه:

قال أحمد بن حنبل:« نظرت في كتب شعيب أخرجها إليَّ ابنه؛ فإذا بها من الحسن والصحة والشكل ونحو هذا »[8].

وقال أبو داود:« سمعت أحمد قال: رأيت كتب شعيب بن أبي حمزة، فإذا كتب مصححة، لا يكاد يخرم منها شيء »[9].

وقال أبو زرعة:« وأخبرني أحمد بن حنبل قال: رأيت كتب شعيب، فرأيت كتباً

---

(١) الجرح والتعديل (٤ / ٣٤٤).
(٢) الجرح والتعديل (٤ / ٣٤٤).
(٣) الجرح والتعديل (٤ / ٣٤٥).
(٤) الجرح والتعديل (٤ / ٣٤٥).
(٥) الجرح والتعديل (٤ / ٣٤٥).
(٦) الجرح والتعديل (٤ / ٣٤٥).
(٧) تهذيب الكمال (١٢ / ٥١٩).
(٨) الجرح والتعديل (٤ / ٣٤٥).
(٩) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٢٩٧).

مضبوطة مقيدة، ورفع من ذكره. فقلت: فأين هو من يونس بن يزيد؟ قال: فوقه. قلت: فأين هو من عقيل بن خالد؟ قال: فوقه. قلت: فأين هو من الزبيدي؟ قال: مثله»[1].

وفاته:

قال المزي:« قال يزيد بن عبد ربه: مات سنة اثنتين وستين ومئة.

وَقَال يحيى بْن صالح الوحاظي، وأحمد بْن مُحَمَّدِ بْن عيسى صاحب « تاريخ الحمصيين»:« مات سنة ثلاث وستين ومئة »[2].

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٠١.رقم ١٠٥٢).
(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٢٠).

المبحث الأول

أقوال المحدثين في رواية أبي اليمان – الحكم بن نافع – عن شعيب بن أبي حمزة

اختلف المحدثون في رواية أبي اليمان – الحكم بن نافع – عن شعيب بن أبي حمزة اختلافا كثيرا، ويمكن إجمال هذا الاختلاف في الأقوال التالية:

القول الأول: ذهب أصحاب هذا القول إلى أنه لم يسمع من شعيب بن أبي حمزة شيئاً:

قال الباجي:«وقال علي بن المديني: أحاديث أبي اليمان تشبه أحاديث الدواوين. ذهب إلى أنه لم يسمع من شعيب» [1].

واستدلوا على عدم سماعه مطلقا بقول أبي اليمان:« كان شعيب بن أبي حمزة عسراً في الحديث[2]، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، قال: هذه كتبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض[3]، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فقد سمعها مني» [4].

مناقشة هذا القول:

أما الحادثة التي استدلوا بها فليس فيها ما يدل على عدم سماع أبي اليمان من شعيب بن أبي حمزة، فقد يكون سمع منه قبلها، ثم إنَّ شعيباً يتكلم فيها عن كتبه، فعدم سماع أبي اليمان كتب شعيب هذه لا يعني أنه لم يسمع منه مطلقا.

---

(١) التعديل والتجريح (١/ ٥٣٠).

(٢) قال المعلّمي: والعَسِرُ في الرواية: هو الذي يمتنع من تحديث الناس إلا بعد الجهد. (التنكيل) (١/ ٤٤٥).

(٣) العرض: هي القراءة على الشيخ، وقد تكون أنت القارئ أو يكون غيرك وأنت تسمع، وقد تكون القراءة من كتاب أو من حفظ، وقد يكون الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو يمسك أصله بنفسه أو يمسكه ثقة غيره.
قال القاضي عِيَاض:« القراءة على الشيخ، وسواء كنت أنت القارئ أو غيرك وأنت تسمع، أو قرأت في كتاب أو من حفظ، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو يمسك أصله». الإلماع، للقاضي عِيَاض (ص ٧٠).

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٠١ – رقم ١٠٥٥).

وقد يراد بهذا القول أيضا نفي السماع بخصوصه فقط، مع إثبات غيره من طرق التحمل ، ولهذا أمثلة كثيرة، ومنها:

ما جاء في ترجمة عبد العزيز بن الماجشون: وقال ابن مهدي عن بشر بن السري: لم يسمع من الزهري. قال أحمد بن سنان: معناه أنه عرض[١].

وقال عبد العزيز بن جعفر في أبي بكر بن الخلال:«وقد رسم في كتابه ومصنفاته إذا حدث عن شيوخه يقول: أخبرنا أخبرنا. فقيل له: إنهم قد حكوا أنك لم تسمعها، وإنما هي إجازة[٢]. قال: سبحان الله قولوا في كتبنا كلها: حدثنا»[٣].

وقال الليث بن سعد:« لم أسمع من عبيد الله بن أبي جعفر إنما هي مناولة »[٤].

وعلى هذا، فمن الممكن يلتقي هذا القول مع القول بأنها عرض أو مناولة أو إجازة أو وجادة[٥].

لا سيما وقد روى علي بن المديني عن أبي اليمان نسخة شعيب بن أبي حمزة كما قال الخليلي:« ونسخة شعيب عن الزهري رواها أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي، وروى عن أبي اليمان: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو حاتم الرازي، وأبو إسماعيل الترمذي، وعبدالكريم الديرعاقولي،...» [٦].

---

(١) تهذيب التهذيب (٥ / ٢٤٥).

(٢) الإجازة: هي الإذن بالرواية لفظًا كان أو كتابة.
قال الإمام الشمني: الإجازة في الاصطلاح إذن في الرواية لفظًا أو خطًّا يفيد الإخبار الإجمالي عرفًا، وأركانها أربعة: المجيز، والمجاز له، والمجاز به ، ولفظ الإجازة. الكفاية (ص ٣٤٨).

(٣) تاريخ بغداد (٥ / ١١٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٦ / ٦٠٩) المناولة هي أن يعطي الشيخ التلميذ شيئا من مروياته مع إجازته له. قال السخاوي:«إعطاء الشيخ الطالب شيئًا من مروياته، مع إجازته به صريحًا أو كناية». فتح المغيث (٢ / ١٠٠).

(٥) والوجادة: هي أن يجد الطالب أحاديث أو كتاباً لشيخ، يعرفه ذلك الطالب، وليس له سماع منه ولا إجازة لما وجده. قال ابن الصلاح:«مثال الوجادة أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها». مقدمة ابن الصلاح (٤ / ١٩٧).

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٤٥٢).

القول الثاني: لم يسمع إلا حديثاً واحداً، والباقي عرض:

قال سعيد بن عمرو البرذعي: قلت:« لمحمد بن يحيى فيقال: إن أبا اليمان لم يسمع من شعيب بن أبي حمزة غير حديث واحد، والبقية عرض؟ قال: لا أعلمه»[1].

القول الثالث: ذهب أبو الفتح الأزدي إلى أن أحاديث أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة كانت مناولة:

قال أبو الفتح الأزدي:«سماعه من شعيب بن أبي حمزة مناولة»[2].

مناقشة هذا القول:

قد نص أبو اليمان نفسه على أن المناولة لم يخرجها لأحد:

قال ابن معين:«سألت أبا اليمان عن حديث شعيب بن أبي حمزة؟ فقال: ليس هو مناولة، المناولة لم أخرجها إلى أحد»[3].

القول الرابع: ذهب أبو زرعة إلى أن أبا اليمان لم يسمع من شعيب إلا حديثا واحداً والباقي إجازة.

قال أبو زرعة:«بشر بن شعيب بن أبى حمزة سماعه كسماع أبى اليمان، إنما كان إجازة »[4].

وقال البرذعي:«سمعت أبا زرعة يقول: لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا حديثا واحداً، والباقي إجازة »[5].

وقال الحافظ ابن حجر:« وبالغ أبو زرعة الرازي فقال: لم يسمع أبو اليمان وابنه من شعيب إلا حديثا واحدا، قلت (ابن حجر): إن صح ذلك فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة إلا أنه كان يقول في جميع ذلك: أخبرنا، ولا مشاحة في ذلك إن كان اصطلاحا له»[6].

---

(١) سؤالات البرذعي (٢/ ٧٤٧).
(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٩)
(٣) تهذيب الكمال (٧/ ١٥٠)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٨).
(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٩).
(٥) سؤالات البرذعي (٢/ ٤٦٥).
(٦) مقدمة فتح الباري (ص ٣٩٦).

وقال أبو داود :«سمعت ابن عوف قال : لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا كلمة ابن المنكدر عن فلان، بشيء ذكره»[١].

وقال أبو جعفر محمد بن عوف الطائي :« لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا كلمة»[٢].

القول الخامس: ذهب أبو علي – صالح بن محمد البغدادي– إلى أنها وجادة:

قال عبدالمؤمن بن خلف النسفي :«سألت أبا علي صالح بن محمد البغدادي عن أحاديث أبي اليمان عن شعيب عن الزهري؟ فقال: يقال: لم يسمع أبو اليمان من شعيب، ولا شعيب من الزهري، ولكنه كان كتابا. فقلت لأبي علي: يصحح الحديث من هذا الوجه؟ فقال: نعم» [٣].

فقوله :« كان كتابا ». يريد به أنه وجادة. وقد جاء إطلاق لفظ (كتاب) على الوجادة في نصوص كثير من النقاد، ومن الأمثلة على هذا:

قال عبد الرحمن بن مهدي :«كل شيء يروي عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن محمد بن الحنفية إنما هو كتاب لم يسمعه» [٤].

وقال يحيى بن مَعِين :«لم يسمع الحسن من سَمُرة شيئًا، هو كتاب»[٥].

وقال ابن أبي شيبة :«سألت ابن المدينى عن عمرو بن شعيب، فقال: ما روى عنه أيوب وابن جريج، فذلك كله صحيح، وما روى عمرو عن أبيه عن جده فإنما هو كتاب وجدَه، فهو ضعيف»[٦].

---

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (١٦٦٧).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٠٢).
(٣) الكفاية (ص ٣٤٨).
(٤) تحفة التحصيل للعراقي (ص ١٩١).
(٥) التاريخ لابن معين برواية الدُّورِي (رقم ٤٠٩٤).
(٦) ميزان الاعتدال (٥ / ٣٢١).

القول السادس: أنه ليس له من شعيب بن أبي حمزة إجازة:

جاء عن الإمام أحمد أنه شكك في حضور أبي اليمان إجازة شعيب:

قال المروذي:«قال أبو عبدالله: شعيب بن أبي حمزة كان لا يكاد يحدث، فلما حضرته الوفاة قال: اجمعوا لي فلاناً وفلاناً، فاجتمع بقية، ويقولون أبو اليمان، وقد ذكروا علي بن عياش، فلا أدري كان أم لا؟ فقال: هذه كتبي اروها عني، فكان أبو اليمان يقول: حدثني شعيب، ولا أدري كان معهم أم لا؟» [1].

مناقشة هذا القول:

ويجاب على هذا القول بأنه قد ثبت حضوره الإجازة في نصوص كثيرة:

قال الحكم بن نافع:«كان شعيب بن أبي حمزة عسراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، قال:«هذه كتبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فقد سمعها مني»[2].

وقال يعقوب الفسوي في «تاريخه»:«حدثني سليمان بن الكوفي قال: قلت لأبي اليمان: ما لي أسمعك إذا ذكرت صفوان بن عمرو تقول:«حدثنا صفوان»، وإذا ذكرت أبا بكر بن أبي مريم تقول:«حدثنا أبو بكر»، وإذا ذكرت شعيب بن أبي حمزة، قلت:«أخبرنا شعيب»؟ فغضب، فلما سكن، قال لي: مرض شعيب مرضه الذي مات فيه، فأتاه إسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، ومحمد بن حمير في رجال من أهل حمص، أنا أصغرهم، فقالوا: كنا نحب أن نكتب عنك، وكنت تمنعنا. فدعا بقفة له، فقال: ما في هذه إلا ما سمعته من الزهري، وكتبته، وصححته، فلم يخرج من يدي، فإن أحببتم فاكتبوها. قالوا: فنقول ماذا؟ قال: تقولون: أنبأنا شعيب، وأخبرنا شعيب، وإن أحببتم أن تكتبوها عن ابني، فقد قرأتها عليه»[3]. بل جاء عن الإمام أحمد نفسه أنه أثبت حضوره:

---

(١) العلل ومعرفة الرجال برواية المروذي (٢٣٣).
(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٠١ – رقم ١٠٥٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٥).

قال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبدالله، وسئل عن أبي اليمان، وكان الذي سأله عنه قد سمع منه، فقال له: أي شيء تنبش على نفسك؟! ثم قال أبو عبدالله: هو يقول أخبرنا شعيب، واستحل ذلك بشيء عجيب. قال أبو عبدالله: كان أمر شعيب في الحديث عسراً جداً، وكان علي بن عياش سمع منه، وذكر قصة لأهل حمص أراها أنهم سألوه أن يأذن لهم أن يرووا عنه. فقال لهم: لا تروووا هذه الأحاديث عني. قال أبو عبدالله: ثم كلموه وحضر ذلك أبو اليمان. فقال لهم: اروووا تلك الأحاديث عني. قلت لأبي عبدالله: مناولة؟ فقال: لو كان مناولة كان لم يعطهم كتبا ولا شيئا إنما سمع هذا فقط، فكان ابن شعيب يقول: إن أبا اليمان جاءني، فأخذ كتب شعيب مني بعد، وهو يقول: أخبرنا، فكأنه استحل ذلك بأن سمع شعيباً يقول لقوم: اروووه عني »[1].

ثم إن هذا النص اختلف في فهمه، وما الذي أنكره الإمام أحمد على أبي اليمان؟

وقد ذكر ابن رجب فهمين اثنين:

الفهم الأول: أن الإمام أحمد أنكر عليه قول «أخبرنا» في الإجازة:

لكن رده ابن رجب بأنه قد جاء عن الإمام أحمد القول بجواز قول: «حدثنا وأخبرنا» في الإجازة، بل جاء أن الإمام أحمد هو الذي أمر أبا اليمان بذلك.

قال ابن رجب: « إلا أن يحمل إنكاره على أبي اليمان على إطلاقه لفظ الإخبار في الرواية بالإجازة، لا على أصل الرواية بالإجازة.

وقد ذكرنا عنه رواية أخرى أنه أجاز لأبي اليمان إطلاق قول: « أنا ». فيما يرويه عن شعيب بالمناولة والإجازة » [2].

قال الخلال: «قال الإمام أبو عبدالله أحمد ﷺ لولده صالح: إذا أجزت لك شيئاً فلا تبالي. قلت: أخبرنا أو حدثنا» [3].

وقال الحكم بن نافع: «قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلت: قرأت عليه بعضه، وبعضه قرأه علي، وبعضه أجازه لي، وبعضه

---

(١) تهذيب الكمال (٧/ ١٤٤٨).
(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٥٢٨).
(٣) ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٩٠).

مناولة، فقال: قل في كله أخبرنا شعيب» [1]. قلت:وجاء جواز إطلاق «حدثنا وأخبرنا» في الإجازة عن جمع من المتقدمين والمتأخرين. قال القاضي عِيَاض:« وذهب جماعة إلى إطلاق حدثنا وأخبرنا في الإجازة، وحكي ذلك عن ابن جريج وجماعة من المتقدمين».[2]

وقال ابن رجب:«وقد روي هذا المذهب عن مالك، والحارث بن مسكين. ذكره ابن الصلاح في كتابه عن الزهري ومالك وغيرهما من المتقدمين. وحكاه ابن شاهين عن طائفة من العلماء»[3].

وقال ابن رجب:«وهو قول كثير من السلف والخلف»[4].

واعتبر بعض العلماء هذا الفعل نوعًا من التدليس:

قال الذهبي:«ولمتأخري المغاربة مذهب في إطلاق «حدثنا» على الإجازة، وهذا تدليس»[5]. وقال أبو الفضل بن حَجَر:«ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهمًا للسماع ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئًا»[6].

لكن جوازه قد جاء عن جمع من المتقدمين والمتأخرين؛ لذلك قال ابن رجب:«وهذا وإن اشتهر عند المحدثين من المتأخرين إنكاره، كما أنكره الخطيب على أبي نعيم الأصبهاني، لكن هو قول طوائف من علماء الحديث»[7].

ولذلك ذكر العلائي أن أهل الفن لم يدخلوا هذا الفعل في أنواع التدليس.

قال العلائي بعد أن ذكر أنواع التدليس:«وهذا كله في تدليس الراوي ما لم يتحمله

---

(١) الكفاية (ص ٣٦٧ – ٣٧٠).
(٢) الإلماع للقاضي عِيَاض (ص ١٢٨)
(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٣).
(٤) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (١/ ٥٢٨).
ولمعرفة القائلين به ونصوصهم. انظر: الإلماع، للقاضي عِيَاض (٨٨ – ٩١)، الكفاية في علم الرواية (ص ٣٤٨ – ٣٦٢)، (ص ٣٦٧ – ٣٧٠)، مقدمة ابن الصلاح (٤/ ١٨٦)، ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٣)، شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (١/ ٥٢٨).
(٥) سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٩٣).
(٦) تعريف أهل التقديس لابن حجر (١٦)
(٧) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٣)

أصلاً بطريق ما، فأما تدليس الإجازة والمناولة والوجادة بإطلاق «أخبرنا» فلم يعده أئمة الفن في هذا الباب، كما قيل في رواية أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب، ورواية مخرمة بن بكير بن الأشج عن أبيه، وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري، وشبه ذلك، بل هو إما محكوم عليه بالانقطاع أو يعد متصلاً، ومن هذا القبيل ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي عن الحافظ أبي الحسن الدَّارَقُطْني أنه كان يقول فيما لم يسمع من البغوي: قرئ على أبي القاسم البغوي: حدثكم فلان... ويسوق السند إلى آخره، بخلاف ما هو سماعه فإنه يقول فيه: قرئ على أبي القاسم وأنا أسمع. أو: أخبرنا أبو القاسم البغوي قراءة، ونحو ذلك، فإما أن يكون له من البغوي إجازة شاملة بمروياته كلها فيكون ذلك متصلاً له، أو لا يكون كذلك فيكون وجادة، وهو قد تحقق صحة ذلك عنه. على أن التدليس في المتأخرين بعد سنة ثلاثمائة يقل جدًّا، قال الحاكم: لا أعرف في المتأخرين من يذكر به إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، والله أعلم»[1].

تنبيه:

هناك من أدخل المكاتبة والمناولة في أنواع الإجازة، وكذلك فإن للإجازة أنواعًا، وبعض هذه الأنواع مختلف فيها، وبناء على هذا يجب الانتباه إلى كل القائلين بجواز استخدام «حدثنا وأخبرنا» في الإجازة، ما هي الإجازة التي يقصدونها؟ فربما قصد بعضهم نوعًا دون آخر.

الفهم الثاني: أن الإمام أحمد يشترط في المناولة أن يكون المناوَل حاضرا، فإن كان غائبا لم يجز عنده؛ لذلك أنكر على أبي اليمان:

قال ابن رجب: «وظاهر كلام أحمد يدل على أنه لا بد أن يكون المناوَل حاضراً، فإن إذن له في رواية شئ غائب لم يجز، فإنه قال في رواية الأثرم: كان شعيب بن أبي حمزة عسراً في الحديث، فسألوه أن يأذن لهم أن يرووا عنه، فقال: لا تروا هذه الأحاديث عني. ثم كلموه وحضر ذلك أبو اليمان، فقال لهم: «اروا تلك الأحاديث عني». قيل لأبي عبدالله. «مناولة؟» قال: «لو كان مناولة كان لم يعطهم كتباً ولا شيئاً، إنما سمع

(١) جامع التحصيل (ص ١١٣).

هذا فقط». فكان أبو اليمان بعد يقول:«أنا شعيب»، فكأنه استحل ذلك بأن سمع شعيباً يقول لقوم:«اروه عني». قال:«استحل ذلك بشئ عجيب! »، وذكر أحمد ذلك على وجه الإنكار على أبي اليمان. وحديث أبي اليمان عن شعيب متفق على تخريجه في الصحيحين، وإذا كان حديث شعيب عندهم معروفاً وآذن لهم في روايته عنه، فلا حاجة إلى إحضاره ومناولته، بل هذه إجازة من غير مناولة» [1].

والذي يظهر لى – والله أعلم– أن الإمام أحمد لم يرد هذا، وإنما أراد أن الإجازة كانت لأحاديث معينة، سأله أهل حمص الإجازة بها، فلم يجزها لهم، ولم يحضر ذلك المجلس أبو اليمان، ثم في مجلس آخر أجازها لهم، ولم يذكر هذه الأحاديث، وحضر أبو اليمان ولم يكن يعلم بهذه الأحاديث المعينة، ثم ذهب إلى بشر بن شعيب فأخذ منه كل كتب أبيه، فحدث بها كلها مع أن الإجازة كانت لأحاديث معينة.

والظاهر أيضا أن هذه النصوص قبل أن يلقى الإمام أحمد أبا اليمان، ويسأله كيف سمع من شعيب؟ وقبل أن يبين له أبو اليمان أنه سمع منه بعضها، وقرأ عليه بعضها، وأجاز له بعضها، وناوله بعضها.

وقد ذكر الخليلي أن إنكار الإمام أحمد نُقل إلى أهل الشام فرده أهل الشام.

قال الخليلي:«غير أن أحمد بن حنبل قال: إن أبا اليمان يقول فيه حدثنا وقيل لي: إن شعيبا دفع إليه عرضا، فما أدري ما العلة فيه؟ فنقل هذا الخبر إلى الشام فقيل لأحمد: إن أهل الشام يقولون أخذ أبو اليمان عرضا وقراءة»[2].

والظاهر أن الإمام أحمد اعتمد على كلام بشر بن شعيب أن أبا اليمان جاءه فأخذ كتب أبيه منه، ثم هو يقول «أخبرنا شعيب»، ويحتمل أن بشراً لم يكن يعلم بأن أبا اليمان سمع من أبيه بعضها، وقرأ عليه بعضها، وأجيز ببعضها،وبعضها نوول به؛ وذلك لأن بشر لم يكن يحضر مجالس أبيه.

قال أبو زرعة:«وسمعت رجلاً قال لعلي بن عياش: كان بشر بن شعيب يحضر معكم عند أبيه؟ فقال لنا علي: قيل لشعيب بن أبي حمزة: يا أبا بشر، ما لبشر لا يحضر

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٥٣١).
(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٤٥٢).

معنا؟ قال: شغله الطب.

وأخبرني علي بن عياش قال: سألت بشر بن شعيب عن شيء من حديث أبيه؟ قال عثمان بن كثير: سله؟ فقال: أنتم أعلم بأبي مني»[1]. وسيأتي أن الإمام أحمد روى عن أبي اليمان وأثنى عليه.

الترجيح:

لقد جاء نص صريح من أبي اليمان أنه قد أخذ عن شعيب بن أبي حمزة بأربعة طرق من طرق التحمل، بعضه سماع، وبعضه عرض، وبعضه مناولة، وبعضه إجازة. وهو نص من صاحب القصة يقضي على سائر الروايات.

وفيه رد على كل من عمم فقال: إن حديثه كله إجازة، أو كله مناولة، أو كله عرض.

قال أبو اليمان الحكم بن نافع:«قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلت: قرأت عليه بعضه، وبعضه قرأه علي، وبعضه أجاز لي، وبعضه مناولة، فقال في كله: أنا شعيب»[2].

والذي يظهر أن هذا النص متأخر؛ لأنه لا يستقيم أن يسأل الإمام أحمد أبا اليمان إلا وهو لا يعلم، وقد كان الإمام أحمد يقول: ولا أدري كان معهم أم لا؟.

ويظهر من هذه النصوص أيضا قلة سماع أبي اليمان من شعيب، وأن أكثر حديثه ما بين عرض ومناولة وإجازة.

ولعل سبب قلة سماع أبي اليمان من شعيب بن أبي حمزة راجع إلى شعيب، فإنه كان عسرا بالرواية وكثير الامتناع.

قال أبو داود:«وسمعت أحمد سئل عن شعيب بن أبي حمزة؟ قال: شعيب لا بأس به أو قال: ثقة، ولكن من سمع منه، كان شعيب رجلا يمتنع في الحديث. قال علي بن عياش: كتاب أبي الزناد لم يسمعه منه قرئ عليه»[3].

وقال الطبراني:«حدثنا أبو زرعة الدمشقي قال: سمعت علي بن عياش يقول: كان

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ١٠٥٦، ١٠٥٧).
(٢) تاريخ دمشق (١٥/ ٧٨).
(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٢٩٩).

شعيب بن أبي حمزة عندنا من كبار خيار الناس، وكنت أنا وعثمان بن سعيد بن كثير ابن دينار من ألزم الناس له، وكان ضنينا بالحديث، كان يعدنا المجلس فنقيم بنقتضيه إياه، فإذا فعل فإنما كتابه بيده ما يأخذه أحد» [1].

وقال يعقوب الفسوي في «تاريخه»:«حدثني سليمان بن الكوفي قال: قلت لأبي اليمان: ما لي أسمعك إذا ذكرت صفوان بن عمرو تقول: حدثنا صفوان، وإذا ذكرت أبا بكر بن أبي مريم تقول: حدثنا أبو بكر، وإذا ذكرت شعيب بن أبي حمزة، قلت: أخبرنا شعيب؟ فغضب، فلما سكن، قال لي: مرض شعيب مرضه الذي مات فيه، فأتاه إسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، ومحمد بن حمير في رجال من أهل حمص، أنا أصغرهم، فقالوا كنا نحب أن نكتب عنك، وكنت تمنعنا، فدعا بقفة له، فقال: ما في هذه إلا ما سمعته من الزهري، وكتبته، وصححته، فلم يخرج من يدي، فإن أحببتم، فاكتبوها. قالوا: فنقول ماذا؟ قال: تقولون: أنبأنا شعيب، وأخبرنا شعيب، وإن أحببتم أن تكتبوها عن ابني، فقد قرأتها عليه»[2].

فهذه النصوص تفيد أن تلاميذ شعيب كانوا يسمعون منه بعض الأحاديث لكنها قليلة لعسره، وإذا سمعوا لم يكونوا يكتبون؛ لأنه يمنعهم ؛ ولأن عادة أهل الشام أنهم لا يكتبون، وإنما يأخذون من الشيخ الكتاب لنسخه بعد السماع، ثم هو أيضا لا يعطيهم كتبه لينسخوها، ثم لما حضرته الوفاة أخرج كتبه.

قال يحيى بن معين:«وأهل الشام لا يكتبون عند المحدثين يسمعون ثم يجيئون إلى المحدث فيأخذون سماعهم منه»[3].

فسماع أبي اليمان من شعيب قليل، والمناولة لم يخرجها لأحد، فيبقى أن أكثر حديثه ما بين عرض وإجازة.

ثم هو في كل هذا يصرح بالتحديث والإخبار فلا تستطيع التمييز بين ما أخذه سماعا، أو عرضا، أو إجازة.

---

(١) مسند الشاميين (٢٩٢٧).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٥).
(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري (رقم ٥٢٨٦).

ولكن مع هذا كله، ومع أن حديثه يحتمل أنه إجازة، فقد أُخرج له في الصحيحين، وروى عنه الأئمة، وأثنى النقاد على حديثه عنه:

قال عبد المؤمن بن خلف النسفي:«سألت أبا علي صالح بن محمد البغدادي عن أحاديث أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري فقال: يقال: لم يسمع أبو اليمان من شعيب، ولا شعيب من الزهري، ولكنه كان كتابا. فقلت لأبي علي: يصحح الحديث من هذا الوجه؟ فقال: نعم» [1].

وقال الخليلي:« ونسخة شعيب عن الزهري رواها أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي، وروى عن أبي اليمان: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو حاتم الرازي وأبو إسماعيل الترمذي، وعبدالكريم الديرعاقولي، وآخر من روى عنه علي بن محمد ابن عيسى الجكاني الهروي، عمّر حتى أدركه الاحداث، وهو ثقة،....».

ثم قال:« وجملته أن الائمة كلهم رووها عن أبي اليمان في الصحاح »[2].

وقال الذهبي:«وأكثر في الصحيحين الرواية عنه مع احتمال أن يكون ذلك بالإجازة من شعيب» [3].

وقال الذهبي:«مات سنة إحدى وعشرين ومائتين، وهو ثبت في شعيب، عالم به»[4]. وقال الذهبي أيضا:« ومع روايته لذلك عن شعيب بالإجازة فاحتج بها صاحبا الصحيحين لثقته وإتقانه»[5].

وقال أيضا:«وأكثر في «الصحيحين» الرواية عنه مع احتمال أن يكون ذلك بالإجازة من شعيب»[6].

وقال الحافظ ابن حجر:«الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصي مجمع على ثقته،

---

(١) الكفاية (ص ٣٤٨).
(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٤٥٢).
(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٩).
(٤) المرجع السابق (٢/ ٣٤٩).
(٥) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٠٢).
(٦) ميزان الاعتدال (١/ ٥٨٢).

اعتمده البخاري وروى عنه الكثير، وروى له الباقون بواسطة تكلم بعضهم في سماعه من شعيب، فقيل: إنه مناولة، وقيل إنه إذن مجرد» [1].

وقد بين الإمام الذهبي سبب قبول أهل العلم لها، وأنه يرجع إلى أمرين اثنين: صحة الوجادة، وثقة الناقل منها:

قال الذهبي بعد نقله لقول أبي اليمان: دخلنا على شعيب حين احتضر، فقال: «هذه كتبي، فمن أراد أن يأخذها، فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمع، فليسمعها من ابنى، فإنه سمعها مني».

قال: « فهذا يدلك على أن عامة ما يرويه أبو اليمان عنه بالإجازة، ويعبر عن ذلك بـ«أخبرنا»، وروايات أبي اليمان عنه ثابتة في «الصحيحين»، وذلك بصيغة: أخبرنا. ومن روى شيئا من العلم بالإجازة عن مثل شعيب بن أبي حمزة في إتقان كتبه وضبطه، فذلك حجة عند المحققين، مع اشتراط أن يكون الراوي بالإجازة ثقة ثبتا أيضا، فمتى فقد ضبط الكتاب المجاز، وإتقانه، وتحريره، أو إتقان المجيز أو المجاز له، انحط المروي عن رتبة الاحتجاج به، ومتى فقدت الصفات كلها لم تصح الرواية عند الجمهور. وشعيب – رحمه الله – فقد كانت كتبه نهاية في الحسن والإتقان والإعراب، وعرف هو ما يجيز ولمن أجاز، بل رواية كتبه بالوجادة كاف في الحجة، وفي رواية أبي اليمان عنه بذلك دليل على إطلاق «أخبرنا» في الإجازة كما يتعاناه فضلاء المحدثين بالمغرب، وهو ضرب من التدليس، فإنه يوهم أنه بالسماع. والله أعلم»[2].

وقال الذهبي: «وفي «الصحيحين» نحو من أربعين حديثا عن البخاري، عن أبي اليمان قد أخرجها مسلم عن الدارمي، عن أبي اليمان، وجميعها يقول فيها: أخبرنا شعيب، ما قال قط: حدثنا، فهذا يوضح لك أنها بالإجازة، وهي منقولة جزما من خط شعيب، وكان من أثبت أصحاب الزهري. والمقصود من الرواية إنما هو العلم الحاصل بأن هذا الخبر حدث به فلان على أي صفة كان من صفات الاداء [3].

---

(١) مقدمة الفتح (ص ٣٩٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٩٠).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٢٥).

وقال الأثرم: «سمعت أبا عبدالله سئل عن أبي اليمان؟ فقال: أما حديثه عن صفوان ابن عمرو وأبي بكر بن أبي مريم وأرطأة وشعيب بن أبي حمزة (فصالح). وروى عنه أحمد بن حنبل»[1].

ثم أيضا إن أبا اليمان إنما يروي نسخة مشهورة قد رواها غيره، ولم يتفرد بها، وهي نسخة شعيب بن أبي حمزة عن الزهري.

قال الخليلي وهو يتكلم عن نسخة شعيب بن أبي حمزة عن الزهري: «... وقد روى بقية وصفوان بن عيسى والخلق عن شعيب، وكذلك خالد بن خَلِيّ الحمصي، وتابع أبا اليمان علي بن عياش الحمصي، وهو ثقة أخرجه البخاري»[2].

(١) سؤالات البرذعي (٢/ ٤٦٨). قوله (فصالح) زيادة من المحقق لا بد منها، كما قال.
(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٤٥٢).

المبحث الثاني
أقوال المحدثين في رواية بشر بن شعيب بن أبي حمزة عن أبيه

لقد اختلفت الروايات في سماع بشر بن شعيب عن أبيه، فجاءت عدة نصوص تفيد أن بشرا لم يسمع من أبيه، وأن روايته عنه إنما هي إجازة.

فجاء أنه لم يكن يحضر مجالس أبيه:

قال أبو زرعة:« وسمعت رجلاً قال لعلي بن عياش: كان بشر بن شعيب يحضر معكم عند أبيه؟ فقال لنا علي: قيل لشعيب بن أبي حمزة: يا أبا بشر، ما لبشر لا يحضر معنا؟ قال: شغله الطب.

وأخبرني علي بن عياش، قال: سألت بشر بن شعيب عن شيء من حديث أبيه، قال عثمان بن كثير: سله؟ فقال: أنتم أعلم بأبي مني »[1].

وجاء عنه أنه نفى سماعه من أبيه:

قال يحيى بن معين:« وأما بشر، يعني ابن شعيب، فلم يسمعها من أبيه، سألوه عنها؟ فقال:« لم أسمعها من أبي، إنما أنا صاحب طب ». فلم يزالوا به حتى حدثهم بها. قالوا: قل أبي. فكتبوا عنه »[2].

وقال ابن محرز:« وسمعت يحيى بن معين: وذكر عنده شعيب بن أبى حمزة الحمصي فقال: أخبرني سفيان، أراه قال: الرأس، قال: أتينا ابنه، وكان بصيرا بالطب، فقلنا له: هات حدثنا عن أبيك. فقال: يا هؤلاء، اتقوا الله، هذه كتب لأبي لم أسمعها منه. فقلنا له: هات حدثنا بها. فقال: اتقوا الله يا هؤلاء، ولم نزل به حتى حدثنا بها »[3].

وجاء ما يفيد أن روايته عنه كانت إجازة:

قال محمد بن عوف الحمصي:« قال لي أحمد بن حنبل عندما قدم علينا: تأتي بشر بن شعيب، فتسأله أن يخرج إليّ كتب أبيه؟ فأتيته، فعرفته مكان أحمد، وعظمت مكانه

---

(١) تاريخ أبي زرعة (رقم ١٠٥٦، ١٠٥٧).
(٢) سؤالات ابن الجنيد (٥٠٨).
(٣) معرفة الرجال (١/ ١٢٧).

عنده، فقلت له: إنه يسألك أن تخرج إليه كتب أبيك لينظر فيها. فقال لي: أنا لم أسمع من أبي شيئا. فأتيت أحمد، فأخبرته، فردني إليه، وقال: هؤلاء يرون الإجازة سماعا ويروونه، فأنا أرى احتماله، والسماع منه، فأتيت بشرا، فسألته أن يخرج ذلك إليه، وأعلمته أنى قد أعلمته أنك لم تسمع من أبيك شيئا. فقال لي بشر: فليس الرجل إذا كما وصفت، ولو كان كما وصفت لم ير الكتابة عني؛ لأني لم أسمع من أبي شيئا. فأعلمته ما احتج به أحمد، وذهبت به إليه حتى نظر في كتبه؛ وسمع منه »[1].

وقال أبو زرعة:« بشر بن شعيب بن أبى حمزة سماعه كسماع أبى اليمان، إنما كان إجازة »[2].

وقال ابن أبي حاتم:« سئل أبى عن بشر بن شعيب؟ فقال: ذُكِرَ لي أن أحمد بن حنبل سأله: سمعت من أبيك شيئا؟ قال: لا.قال: فقرئ عليه وأنت حاضر؟ قال: لا. قال: فقرأت عليه؟ قال: لا.قال: فأجاز لك؟ قال: نعم. وكتب عنه على معنى الاعتبار ولم يحدث عنه »[3].

وقال أبو داود:« وسألت أحمد، عن بشر مرة أخرى؟ فقال: كتبت عنه قدر سبعين حديثاً، لم يكن صاحب حديث، ولكن كتب أبيه كانت عنده.

وسمعت أحمد سئل عن كتب شعيب، هل سمعها بشر من أبيه؟ قال: ما يدريني»[4].

ولعل هذا القول قبل أن يلقى الإمام أحمد بشرا، وقبل أن يبين له بشر أنه لم يسمع من أبيه شيئا.

لكن يشكل على هذه النصوص ما نقله أبو اليمان عن شعيب بن أبي حمزة من إثبات سماع ابنه منه:

قال الحكم بن نافع:« كان شعيب بن أبي حمزة عسراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، قال: هذه كتبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد

---

(١) سؤالات البرذعي (٢/ ٧٤٧).
(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٩).
(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٩).
(٤) سؤالات أبي داود (٣٠٦).

أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فقد سمعها مني»[1].

فرجح العلائي هذا النص على النصوص السابقة، فذكر أن هذا النص يرد على القول بأنه لم يسمع منه، أو إنها كانت إجازة.

فقال العلائي:« بشر بن شعيب بن أبي حمزة احتج به البخاري عن أبيه، وقال ابن معين: لم يسمع من أبيه شيئا، سألوه عنها يعني كتب أبيه؟ فقال: لم أسمعها من أبي، إنما أنا صاحب طب، فلم يزالوا به حتى حدثهم بها. وذكر غيره أن روايته عن أبيه إنما هي بالإجازة. وقال أبو اليمان: سمعت شعيب بن أبي حمزة وقد احتضر من أراد أن يسمع هذه الكتب فليسمعها من ابني، فإنه قد سمعها مني. وهذا يرد القولين الأولين ويؤيد فعل البخاري – رحمه الله – »[2].

وضعف الإمام الذهبي قول أبي حاتم:« ذُكِر لي أن أحمد بن حنبل سأله: سمعت من أبيك شيئا؟ قال: لا. قال: فقرئ عليه وأنت حاضر؟ قال: لا. قال: فقرأت عليه؟ قال: لا. قال: فأجاز لك؟ قال: نعم. وكتب عنه على معنى الاعتبار ولم يحدث عنه » [3].

فقال الذهبي:« فهذه القصة عنه هكذا ليست بصحيحة، فإن أبا حاتم رواها بلا سماع من أحمد، بل قال: ذُكِرَ لي أن أحمد سأله » [4].

وأيده الإمام ابن حجر، فقال ابن حجر بعد ذكر رواية الحكم بن نافع التي فيها إثبات سماعه من أبيه:« قلت: فهذا معارض لحكاية أبي حاتم المنقطعة. ومما يؤيده أن أبا حاتم قال في تلك الحكاية أن أحمد لم يحدث عن بشر، وليس الأمر كذلك، بل حديثه عنه في المسند » [5].

وفي نظري أن الإشكال لا يزال قائما حتى لو ضعفنا هذا النص، فالمسألة ليست قائمة على هذا النص فقط، وقد سبق ذكر نصوص غيره.

فهل روايته عنه سماع أم إجازة؟

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٠١ – رقم ١٠٥٥).
(٢) جامع التحصيل (ص ١٤٩).
(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٩).
(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٠).
(٥) تهذيب التهذيب (١/ ٤٧٢).

فصل القول ابن حبان فقال:« وبعض سماعه عن أبيه مناولة، وسمع نسخة شعيب سماعا »[1].

لكن يشكل عليه النص السابق عن بشر نفسه عندما قال:« لم أسمع من أبي شيئا». ثم أيضا النص الذي فيه إثبات سماعه من أبيه عام في كل كتب أبيه.

فهنا إما أن نقول: روايته عن أبيه سماع، ونبطل النصوص الأخرى.

وإما أن نقول روايته عن أبيه إجازة، ونحمل نص شعيب الذي أثبت فيه سماع ابنه منه على معنى الإجازة؛ لأنهم يرون الإجازة سماعا، كما ذكر الإمام أحمد.

وحتى لو قلنا هذا، لن يكون هناك إشكال في وجود روايته في صحيح البخاري، فهي من النوع الأول من الإجازة، وهي إجازة لمعين في معين، وأصول أبيه كانت عنده، والإجازة لمعين في معين قال بجوازها جمع من المحدثين، ونقل القاضي عِيَاض قول أبي مروان الطبنى: إنما تصح الإجازة عندي إذا عين المجيز للمجاز ما أجاز له، فله أن يقول فيه: حدثنى.

ثم قال: وعلى هذا رأيت إجازات أهل المشرق وما رأيت مخالفًا له، بخلاف إذا أبهم ولم يسم ما أجاز»[2].

وقال أيضًا: فهذه عند بعضهم التي لم يختلف في جوازها ولا خالف فيه أهل الظاهر، وإنما الخلاف منهم في غير هذا الوجه »[3].

ومع ذلك كله فإن البخاري لم يخرج عنه في الصحيح إلا القليل.

قال ابن حجر:« وليس له في البخاري سوى حديث واحد في آخر الترجمة النبوية، رواه عن إسحاق عنه عن أبيه عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن بن عباس عن

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٤٧٢).
(٢) الإلماع، للقاضي عِيَاض (٨٨ – ٩١).
(٣) الإلماع، للقاضي عِيَاض (٨٨ – ٩١).
ولمعرفة القائلين بالجواز ونصوصهم: انظر: الكفاية في علم الرواية (ص ٣٤٨ – ٣٦٢)، شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (١/ ٥٠١ – ٥٠٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٥٠٩)، الإلماع، للقاضي عِيَاض (٨٨ – ٩١)، سؤالات أبي داود (٢٥٧)، المعرفة والتاريخ (٢/ ١٨٦).

علي والعباس في مراجعتهما في سؤال الإمارة، وقول العباس: إني لأعرف وجوه بني عبدالمطلب عند الموت... الحديث، وذكر له مواضع يسيره تعليقا، وروى له الترمذي والنسائي »[1].

(١) مقدمة الفتح (ص ٣٩٣).

الخاتمة

وفيها أهم النتائج:

ظهرت لي بعض النتائج من هذا البحث وهي:

١. قد يراد بنفي السماع طريقة السماع بخصوصها فقط، مع إثبات غيرها من طرق التحمل.

٢. جواز إطلاق (حدثنا وأخبرنا) في الإجازة عن جمع من المتقدمين والمتأخرين.

٣. جاء عن جمع من النقاد قولهم: (رواية فلان عن فلان إنما هي كتاب) ويريدون به أنها وجادة.

٤. لقد تبين لي أن سماع أبي اليمان من شعيب قليل، والمناولة لم يخرجها لأحد، فيبقى أن أكثر حديثه ما بين عرض وإجازة. ثم هو في كل هذا يصرح بالتحديث والإخبار، فلا تستطيع التمييز بين ما أخذه سماعا، أو عرضا، أو إجازة.

٥. أهمية النظر في صنيع الأئمة، فمع كثرة الكلام في رواية أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة نجد أنه أُخرج له في الصحيحين وروى عنه الأئمة، وأثنى النقاد على حديثه عنه.

٦. مهما كان من كلام في رواية أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة فإنه لا يضر؛ لأنه يروي نسخة مشهورة قد رواها غيره، ولم يتفرد بها، وهي نسخة شعيب بن أبي حمزة عن الزهري.

٧. معرفة تعامل النقاد مع الوجادات، فقد جاء عنهم تقوية بعض الوجادات والاحتجاج بها، بينما جاء عنهم ترك بعض الوجادات وعدم الالتفات لها.

وهذا راجع إلى أمرين اثنين: صحة الوجادة، وثقة الناقل منها.

٨. جاء عن جمع من المحدثين جواز إجازة المعين في معين.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المصادر والمراجع

١-أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق: كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة الْبَرْذَعِي، المؤلف: سعدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ،١٩٨٢م.

٢-الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، تحقيق: محمد سعيد ابن عمر إدريس، الرياض: دار الرشد. ١٤٠٩هـ،١٩٨٩م.

٣-الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، تونس. الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ، ١٩٧٠م.

٤-تاريخ ابن معين (رواية الدُّورِي)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة. ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٥-تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون ابن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٣٣٢هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق.

٦- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، وضع حواشيه: خليل منصور، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ،١٩٩٦م.

٧-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: الحافظ الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية: ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣م.

٨-التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٦٥٢هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن،طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٩-تاريخ بغداد، المؤلف: الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي، المكتبة السلفية،

المدينة المنورة.
١٠-تاريخ دمشق، المؤلف: ابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت، دار الفكر، عام النشر: ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥ م
١١-تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أبو زرعة العراقي: الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، ضبط نصه وعلق عليه: عبد الله نوارة. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
١٢-تذكرة الحفاظ، تأليف: شمس الدين محمد بن قايماز الذهبي، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د.ت.
١٣-التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبوالوليد سليمان الباجي، دراسة وتحقيق: أحمد لبزار، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
١٤-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المؤلف: أبو الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ،١٩٨٣م
١٥-تقريب التهذيب، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة. سوريا، دار الرشيد، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٦-التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى ابن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة. الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
١٧-تهذيب التهذيب، ضبط: صدقي جميل العطار، دار الفكر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
١٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: أبو الحجاج يوسف المزي، حققه: بَشَّار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
١٩- الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو

حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ، ١٩٧٣م.

٢٠- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي. الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧، ١٩٨٦م.

٢١- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، رواية: الْمَرُّوذِي وغيره، المحقق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الناشر: الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

٢٢- الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي بن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ،١٩٥٢م.

٢٣- ذيل طبقات الحنابلة، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ،٢٠٠٥ م.

٢٤-سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين ابن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٥-سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)،

المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
٢٦- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
٢٧-سؤالات السلمي للدارقطني، المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
٢٨- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ،١٩٨٤م.
٢٩-سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي، (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٣٠-شرح علل الترمذي، المؤلف: ابن رجب، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية. ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
٣١-علوم الحديث لابن الصلاح، حققها وألّف بينها وعلق عليها: طارق بن عوض الله محمد، دار ابن القيم ودار ابن عَفَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٣٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٣٣- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، المؤلف: السخاوي: محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ،١٩٩٦م.
٣٤-الكفاية في علم الرواية، المؤلف: الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٣٥-مسند الشاميين، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي،

الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م
٣٦- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية.
٣٧-معرفة الرجال عن يحيى بن معين، وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز. المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٣٨-المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م.
٣٩-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: الذهبي، حققه: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.